الأمم المتحدة

A/67/437/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة عايدة **هودجيتش** (البوسنة والهرسك)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر A/67/437، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٩ و ٣٣ المعقودتين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد سرد لمناقشة اللجنة لهذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/67/SR.29 و 33).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.26 و A/C.2/67/L.52

٢ – في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“ (A/C.2/67/L.26) في ما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرمز A/67/437 و Add.1-9.

181212 181212 12-64801 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٠٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت به إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

”**وإذ تعيد تأكيد** مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة، والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”**وإذ تشير** إلى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الطاقة المستدامة، التي نظمت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أثناء دورتها السابعة والستين،

”**وإذ يساورها القلق** لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة والاستفادة بخدمات الطاقة الحديثة يؤثر تأثيرا مباشرا على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الذي يشكل أكبر تحدٍّ عالمي، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

”**وإذ يساورها القلق** لأن ما يربو على ثلاثة بلايين من الناس في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة، وأن ١,٤ بليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء، وأنه حتى لو توافرت خدمات الطاقة، فإن ملايين الناس من الفقراء غير قادرين على دفع تكاليفها،

”**وإذ تشدد** على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية، والفلطائية الضوئية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والرياح، والطاقة المائية، والمدية الجزرية، والمحيطية، والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشدد أيضا** على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحشد موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وكذلك ضرورة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”**وإذ تلاحظ** مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تهدف إلى تشجيع انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها بطريقة مستدامة،

”**وإذ تؤكد** أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى تحقيق توسع سريع للطاقة المتجددة في العالم أجمع،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تؤكد** ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي، وفقا للظروف والقدرات الوطنية تحقيقا لهدف رئيسي وهو جعل الطاقة في متناول كل سكان العالم؛

”٣ - **تسلّم** بأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي، نظرا لارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام إمكانية الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لجعل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، وذلك عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير إلى جانب اتخاذ المبادرات المناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن خلال عمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، وفقا لأولوياتها وأهدافها الوطنية؛

”٤ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيات إليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات الجديدة والقائمة السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘، فيما يتصل بجميع مصادر الطاقة، وخاصة الجديدة والمتجددة منها؛

”٥ - **تشدد** على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

”٦ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي، في الأجل الأطول، الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

”٧ - **تهيب** بالدول الأعضاء تكثيف الجهود لجعل إتاحة إمكانية حصول الجميع على الطاقة أولوية من أجل القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة والحد من انعدام المساواة وكبح الأخطار البيئية وفقا للأولويات الوطنية؛

”٨ - **تشجع** على استحداث تكنولوجيات ملائمة عن طريق تعزيز البحث والتطوير تؤدي إلى الحد بأسرع صورة ممكنة من تكلفة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتزيد من قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة؛

”٩ - **تكرر تأكيد** دعوتها جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى إعطاء أولوية للاستثمار في البحث والإنتاج وفق شروط تساهلية وميسرة للبلدان النامية في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة؛

”١٠ - **تهيب** بالأمين العام مواصلة جهوده لتشجيع حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة وقابلة للتنبؤ بها، ولنقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

”١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘، البند الفرعي المعنون ’تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة‘“.

٣ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة'' (A/C.2/67/L.52)، قدمته مقررة اللجنة، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.26.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/67/L.52 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدخلت ميسِّرة مشروع القرار، كانديدا نوفاك هورناكوفا (الجمهورية التشيكية) تنقيحات شفوية على مشروع القرار (انظر A/C.2/67/SR.33).

٦ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.52، بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.52، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/67/L.26 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٠٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت به إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة، والتنمية[(٣)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) القرار ٦٥/١.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘[٦]،

وإذ تشير إلى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن موضوع ’توفير الطاقة المستدامة للجميع‘، التي عُقدت خلال دورتها السابعة والستين، والتي ركزت على الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة،

وإذ يساورها القلق لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة يمثل عاملا هاما يؤثر تأثيرا مباشرا على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وهو ما يشكل أكبر تحدٍّ عالمي يواجهه العالم في الوقت الحاضر، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

وإذ يساورها القلق لأن ٢,٦ بليون شخص في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة، وأن ١,٣ بليون شخص بلا كهرباء، وأنه حتى لو توفرت خدمات الطاقة، فإن ملايين الناس من الفقراء غير قادرين على دفع تكاليفها،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وكذلك ضرورة نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تحيط علما مع التقدير بالأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تهدف إلى التشجيع على اعتماد جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها بصورة مستدامة على نطاق واسع وبصورة متزايدة،

وإذ تؤكد أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى تحقيق الانتشار السريع للطاقة المتجددة في العالم أجمع،

وإذ تشدد على ضرورة اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التلاحم بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام[٧]؛

٢ - **تقرر** أن تعلن العقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على أن يجرى الترويج له من خلال جميع مصادر الطاقة، مع مراعاة أحكام مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠؛

٣ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، تقريرا عن عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛

٤ - **تؤكد** ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي بوصف ذلك إسهاما هاما في تأمين سبل حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، وتسلم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة مرتبة من حيث أولويتها وفقا لما يواجهه كل بلد من تحديات وما هو متاح له من قدرات وما يعيشه من ظروف، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه؛

٥ - **تؤكد** أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة، والتقنيات الأنظف والفعالة من حيث استخدام الطاقة تعتبر أمورا هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **تسلّم** بأن حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حاليا في إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة، وهو ما يعزى إلى جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام إمكانية الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لجعل

(٧) تقريرا الأمين العام عن السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/67/314) وعن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/67/318).

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير إلى جانب اتخاذ المبادرات المناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن خلال عمل الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص؛

٧ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيات إليها بشروط متفق عليها بصورة متبادلة وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات الجديدة والقائمة السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛

٨ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة مؤاتية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها تكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٠ - **تعيد تأكيد** تصميمها على العمل من أجل أن يصبح توفير الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة؛

١١ - **تسلّم** بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل الطاقة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٢ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء حشد الجهود لجعل حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة أولوية حيث إن هذه الخدمات تسهم في القضاء على الفقر وتحسن نوعية الحياة وتحد من انعدام المساواة وتنقذ الأرواح وتحسن الصحة وتساعد في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فضلا عن الحد من المخاطر البيئية، بما في ذلك المخاطر

المرتبطة بتغير المناخ، وتؤكد أن هذه الخدمات أساسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛

١٤ - **تشجع** على وضع استراتيجيات موجهة نحو السوق من شأنها أن تؤدي إلى خفض تكاليف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في أسرع طريقة وإلى زيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، عند الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجال البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

١٥ - **تكرر دعوتها** جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية الإقليمية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة والتي ثبتت فائدتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعة العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، آخذا في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة المتصلة بها في جميع مرافق الأمم المتحدة في أنحاء العالم، في حدود الموارد المتاحة حاليا؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“، البند الفرعي المعنون ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“.